

التنمية المستدامة في المناطق الحدودية - دراسة حالة الجزائر - Sustainable development in border areas-Algeria case study-



غالم عبد الرحمان

جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

a.ghalem@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/05/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/18

تاريخ الاستلام: 2021/05/03

ملخص:

تكتسي المناطق الحدودية أهمية القصوى خاصة في الوقت الراهن الذي يشهد نزاعات مسلحة أصبحت تنتقل من إقليم إلى آخر، خاصة أن الجزائر ليست في منأى عن هذه التحولات وأنها على أبواب أكثر المناطق تضرراً منها، الأمر الذي أضفى تحديات مضاعفة لتنمية المناطق الحدودية. حيث لا تزال تواجه الجزائر الكثير من العراقيل والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة.

تتناول هذه الدراسة جملة من التدابير الجديدة التي تهدف إلى ترقية المناطق الحدودية و التي سيكون لها انعكاسات هامة على التنمية في المناطق الحدودية وخلق مناصب الشغل ومضاعفة النشاط التجاري في هذه الفضاءات وتعزيز الاندماج الاقتصادي مع دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحدودية، التنمية المستدامة، الاستراتيجيات التنموية، أمن الحدود،

التهديدات الأمنية.

Abstract:

Border areas are of the utmost importance, especially at a time when armed conflicts are moving from one région to another, especially since Algeria is not immune to these transformations and is at the gates of the regions most affected by them, which has added multiple challenges to the development of border regions. As Algeria still faces many obstacles and difficulties that hinder the adoption and implementation of sustainable development plans and programs.

This study deals with a set of new measures to modernise border areas, which will have a significant impact on the development of border regions, job creation, doubling trade activity in these areas and strengthening economic integration with neighbouring countries.

key words : Border regions, Sustainable development, Development strategies, Border security. Security threats.

1. مقدمة:

أعطت الحكومة الأولوية في التنمية للمناطق الحدودية ، حيث أن الدولة عازمة على مواصلة تنمية هذه المناطق من خلال برامج هامة سيتم إعدادها عبر دراسات علمية معمقة، وذلك من خلال النهوض بالبنى التحتية و الهياكل القاعدية والتنمية البشرية و الاقتصادية و التنمية المستدامة لهذه المناطق، وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، و النظر إلى الرهانات الجيواسراتيجية التي تشكلها لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن و الوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف جهات الوطن، وكذا دعم الانفتاح و التعاون مع دول الجوار وترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود.

كما تعاني المناطق الحدودية من اهمال كبير خاصة فيما يتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة، حيث أن تجسيد بعض خيارات التنمية الخاصة بهذه المناطق غالبا ما يتم على حساب الموارد الطبيعية ودون مراعاة التأثيرات الايكولوجية و البيئية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور هذه النظم البيئية الهشة .

وعليه وجب دراسة كل البرامج التنموية الموجهة لفائدة هذه المناطق مع مراعاة الجوانب المتعلقة بالاستغلال العقلاني للمورد المائي بالنسبة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب و الفلاحة والحفاظ على الثروة الحيوانية و الغطاء النباتي على مستوى التل و السهوب و المحافظة على أنظمة الواحات و الوقاية من الأخطار الطبيعية والصناعية وتسييرها(الزلازل وحرائق الغابات وخطر غزو الجراد وشتى أشكال التلوث...).

مشكلة البحث:

تعتبر تنمية المناطق الحدودية ذات أهمية كبيرة و متعددة الأهداف ، اجتماعية و اقتصادية و أمنية، وتعتبر الجزائر من البلدان التي تملك أكبر مناطق حدودية، حيث تعاني هذه المناطق من اهمال كبير خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، حيث تبذل الجزائر جهودا لتنميتها من خلال هذه الدراسة سنحاول الوقوف على واقع التنمية في المناطق الحدودية، عبر طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية ؟.

منهج الدراسة:

من أجل التحقق من صحة الفرضيات والوصول الى أهداف البحث، قمنا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لإشكالية الدراسة وتحليلها للوصول الى نتائج تجيب على هذه الإشكالية.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال عرض واقع المناطق الحدودية في الجزائر وأهم المشاكل التي تعاني منها خاصة في جانبها التنموي وكذلك الآليات المعتمدة لمعالجتها.

فرضيات البحث : يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية التالية:

إن الاهتمام بالمناطق الحدودية وبعث وتيرة تنمية بها عبر مخططات مدروسة تراعي طبيعتها، يمكن أن يجعل منها واحات للرفاه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و المستدامة.

أهداف المقال: تتمحور أهداف وأهمية البحث حول العناصر الرئيسية التالية :

- التعرف على خصوصية المناطق الحدودية والمشاكل المرتبطة بها؛
- التعرف على أهمية وضرورة تنمية المناطق الحدودية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للدول المجاورة.
- التعرف على الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدها الجزائر لتنمية المناطق الحدودية من أجل ضمان الاستقرار الأمني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.
- التعرف على المشاكل والتهديدات التي تواجهها المناطق الحدودية الجزائرية وسبل مواجهتها.
- التعرف على التحديات التي تواجه الجزائر في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية، ومعوقات التنمية المستدامة في المناطق الحدودية للجزائر، وستتم معالجة الإشكالية عبر ثلاثة محاور رئيسية:
- أولا : مدخل مفاهيمي للمناطق الحدودية و التنمية المستدامة.
- ثانيا : البرامج التنموية في المناطق الحدودية.
- ثالثا : معوقات التنمية المستدامة في المناطق الحدودية.

2. مدخل مفاهيمي للمناطق الحدودية والتنمية المستدامة

1.1. تعريف المناطق الحدودية وأهميتها:

1.1.1. تعريف الحدود:

عرفت الحدود في معاجم اللغة العربية بأنها "الحد الحاجز بين شيئين، أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر"، كما عرف بوجز Boggs حد الدولة بأنه: "ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة". ويعرف الحد الدولي بأنه: "الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة والذي تنتهي عنده سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى". وتشمل الحدود السياسية للدولة، بالإضافة إلى الأرض التي تقوم عليها، المسطحات المائية المتاخمة لها إلى امتدادات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ويطلق على هذه المسطحات اسم المياه الإقليمية، وللدولة في موقعها أيضا السلطة على الجزء من الغلاف الجوي والفضاء الممتد من أراضيها في الاتجاه العمودي، وهي معينة على الخرائط، وكثير منها معين على الأرض، وقد تكون مجال اتفاق أو اعتراف من الدول الأخرى، وقد تكون في حالة منازعات وصراع، كما قد تكون حدودا غير معترف بها. (ايمان و سهام، 2020، صفحة 237)

2.1.2. تعريف المنطقة الحدودية:

تعرف المنطقة الحدودية على أنها: "المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين"، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط

- الحدودي الفاصل بينها، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها، وتتسم المناطق الحدودية بالسمات التالية: (شريف، 2017)
- لا يشترط أن تكون بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين، كما هو الحال في المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا وتونس؛
 - تدنى مستويات التنمية في المناطق الحدودية؛
 - انخفاض الكثافة السكانية واتساع رقعتها الجغرافية؛
 - ضعف إحكام السيطرة الأمنية عليها .

كما تعرف المناطق الحدودية أيضا بأنها: "المناطق الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها البعض ويوجد بها مراكز حدودية وهي عبارة عن منشآت في المنطقة الحدودية، ومهيأ بها معظم متطلبات الحياة الضرورية، يتواجد بها مجموعة من الأفراد العاملين كمقر لهم بشكل دائم.

وتعد المناطق الحدودية جغرافيا وتاريخيا المناطق الأكثر حساسية لكل دولة، وتنمية هذه المناطق الحدودية يعد رهانا جيوسراتيجيا لضمان إدماج تلك المناطق في منظومة التنمية الاقتصادية الوطنية، وتشيد التجمعات البشرية الحدودية بصفة عامة هجرات متتابعة باتجاه المناطق الداخلية في الدول التي تتمتع بفرص اقتصادية أو حتى خدمات عامة أفضل، حيث أن هناك العديد من الدول الغنية الجاذبة للسكان التي تجاور دوال فقيرة كثيرة السكان تنشئ على جانبا من الحدود معامل ومصانع من النوع الذي تكثف فيه الاعتماد على عمال الدول الفقيرة مثل معامل النسيج، والحياسة وخطوط التجميع، والإنتاج الصناعية النمطية واليدوية، وذلك للاستفادة من العمالة الرخيصة التي يسمح بدخولها أثناء ساعات عمل محددة إلى تلك المصانع والعودة إلى الجانب الآخر من الحدود بنهاية ساعات الدوام الرسمي دون تحمل أي مسؤوليات، أو الالتزام بأية حقوق إضافية تجاه تلك العمالة مثل: الإسكان، والتدريب، والخدمات الصحية، والتأمينات الاجتماعية، أو حتى حقوق الإقامة، والجنسية، والتنقل داخل البلاد ومثال ذلك الحدود الأمريكية المكسيكية (منطقة الماكيلادوراس). (إيمان و سهام، 2020، صفحة 238)

2.2. معايير يتم على أساسها تسوية مشكلة الحدود، وهي كالتالي: (إيمان و سهام، 2020، الصفحات

238-239)

1.2.2. المعيار الاستراتيجي:

الذي اعتبر من أهم المعايير التي سادت في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى الاعتبارات البشرية والحضارية وخصوصا في فترة ما بين الحربين أو ما يمكن أن يطلق عليه بالحدود الأنتوغرافية التي يتداخل فيها عنصرين تلعب دورا كبيرا في تعيين الحدود .

2.2.2. المعيار الاقتصادي:

الذي أضحى في الوقت الحاضر المعيار الذي أثار مشاكل عديدة في تحديد الحدود، وخصوصا في العديد من مناطق الدول النامية حيث يتواجد النفط والثروات الطبيعية اللذان اعتبرا من أهم وأخطر العوامل في هذه المشاكل التي تعاني منها دول هذه المناطق.

3.2.2. معيار القوة:

الذي ساد حقل الجيوبوليتك، حيث الأهمية الاستراتيجية وخصوصا ما طرحه العالم الألماني (راتزل) الذي قال بأن أفضل الحدود هي التي تكون ليا أهمية عسكرية.

4.2.2. معيار الدين:

حيث هناك من اعتمده كأساس لتعيين الحدود لفصل الجماعات الدينية المختلفة عن بعضها، وهو المعيار الذي طبق في تعيين حدود دولة باكستان عن الهند عام 1391، والذي أدى إلى تقسيم شبه القارة الهندية.

3.2. مفهوم التنمية المستدامة:

1.3.2. مفهوم التنمية المستدامة:

أشمل تعريف للتنمية المتواصلة هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقريرها عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" وعرفت التنمية المتواصلة، وتسمى أيضا التنمية المستدامة لأنها: "التنمية المبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية من عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة. (عبد البديع، 2006، صفحة 216) ويتضمن ذلك تحقيق عدة أهداف أهمها:

- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (الماء، الغاز...).
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات .
- إمكانية تطبيق حسابات اقتصادية بيئية. (زرزور، جوان 2006، صفحة 10)
- وتعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها تعني عملية تبديل النمط السائد للنشاط التنموي في استغلال الموارد واستخدام التقنية النظيفة وبشكل متناسق يحدث التوازن بين الانفجار الديموغرافي في جهة وتلبية حاجيات الأجيال البشرية الحالية والمستقبلية على حد سواء.
- التنمية المستدامة إذن هي تنمية بدون دمار أي أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال العامة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن. (عبد الرزاق حسن، 2013، صفحة 28)

2.3.2. خصائص التنمية المستدامة:

- هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، ولعل أهمها ما يلي:
- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.
- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا .
- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى إلى الحد من تفاقم في العالم .
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

- أن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد، وأن الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا. (عبد الرزاق حسن، 2013، صفحة 33)

3. البرامج التنموية في المناطق الحدودية:

تعتمد تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات و الصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر لهم مداخيل غير قانونية تضر باقتصاد البلد كالتهرب، وتجارة المخدرات... إلخ، ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات:

1.3. استراتيجية التنمية الزراعية في المناطق الحدودية:

التي يمكن أن تمثل مدخلا مهما لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي وزيادة مداخيل المزارعين، من خلال إشراك النظام البنكي في عملية التمويل، وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار الزراعية، والاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية خاصة وأن الزراعة اليوم مكنتها من أن تؤمن فرص عمل ووسيلة لتثبيت الفرد بأرضه.

2.3. استراتيجية التنمية الصناعية:

من خلال خطط وبرامج تستجيب للأولويات المتفق عليها عبر مسارات بحث و استشراف بين قوى المجتمع، وتلعب السياسة الصناعية دورا أساسيا في التنمية بحيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية.

ولا بد للسياسة الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملائمة لظروف المناطق الحدودية، فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة. (منير، ليندة، و ناصر، 05-06 نوفمبر 2018، صفحة 05)

3.3. الاستراتيجية الوطنية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية:

تسعى الجزائر لتطوير مقاربة تنموية، تستهدف رفع سقف طموح شعوب وقاطني تلك المناطق من خلال تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، وانتشالهم من أن يتحولوا إلى صيد سهل لشبكات التطرف و الاجرام العابر للحدود.

وقد تعززت السياسة الوطنية الجزائرية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميته، ضمن السياق المؤسسي الجديد الذي ميزه:

- مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لهيئة الإقليم لأفاق 2030: القانون 02-10 المؤرخ في 29 جوان 2010.

- القانون 01-10 المؤرخ في 02 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

- علاوة على مخطط عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 الرامي لتكثيف الجهود التنموية في المناطق الحدودية.

حيث تعمل الجزائر جاهدة للتأسيس لبرنامج خاص لهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، من خلال تحسين الاطار المعيشي للمواطن على مستويات الحياة الاجتماعية من قبيل الصحة التعليم، الطاقة والتشغيل و توفير المياه الصالحة للشرب.

ما من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على انعاش الحركية التنموية وترقية جاذبية هذه الأقاليم كمرحلة أولى لخطة العمل، حتى تكون مناطق إشعاع تنموي واقتصادي وأحد الخطوط الأمامية الدفاعية والفاعلة للتصدي لمختلف التهديدات التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة، من خلال اعتبار كل جزء من أجزاء التراب الوطني، بما فيها المناطق الحدودية عنصرا مهما من عناصر تراثنا الوطني، وعلينا الاعتراف بحق كل جزء من النمو والازدهار وذلك في اطار استراتيجية شاملة ومضبوطة (القانون رقم 02-10، 2010). (جميلة و ربراب، 2019، صفحة 215)

ما يلقي بتبعاته في المراحل اللاحقة على تحسين الظروف الأمنية وتحسين هذه المناطق من التطرف والاستقطاب، الذي يمكن أن تتعرض له من التنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد المعضلة تعقيدا هي كون الامتداد الحدودي عادة ما يكون مستقطبا لجحافل اللاجئين والمهاجرين الباحثين عن ظروف حياة أفضل، هربا من مناطق قطعها أوصال العنف والصراعات الأهلية. تشمل الاستراتيجية الوطنية للحدود ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهيكل القاعدية عبر كامل فضاءات التراب الوطني، بمنطق تنموي مستدام.

فرهان هذه الاستراتيجية لا يكمن في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية فحسب، بل أيضا الحرص على دمج الفضاءات الجيوسياسية النائية التي تعاني تأخرا في التنمية، وبالتالي مرشحة لأن تتحول إلى ملاذات انكفاء استراتيجي للشركات النائمة للإرهاب والتطرف العابر للحدود.

حيث يقوم المنطق الجديد لتأمين الحدود على تحويل قاطني المناطق الحدودية إلى دروع بشرية، من خلال تحسين ظروف معيشتهم، وإشراكهم بصفة فعالة في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما يستجيب للاستحقاقات الأمنية العابرة للحدود.

ويبدو أن الجزائر تسعى لتبني استراتيجية للحد من التداعيات الأمنية، ومساعدة دول الجوار على تجاوز محنها المتعددة الأبعاد، من خلال بناء شركات أمنية في مسارات ثنائية ومتعددة الأطراف. (جميلة و ربراب، 2019، صفحة 216)

2.3. المشاريع التنموية على مستوى الخارجي:

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ الحسان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخيا وأثنيا)، ولم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويمثل مشروع الطريق السريع التكامل الإقليمي وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب افريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر.

1.2.3. مشروع الطريق العابر للصحراء إفريقيا:

من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرق على مستوى القارة والذي غطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جمع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية الشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما عادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع حيث نجحت إلى غاية الآن في انجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا والتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فما يبقى الجزء

الخاص مالي متعطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منه على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمراست ، تيمياوين و تنزاواتين. (عبد الهادي و منير، 2019، الصفحات 15-16)

2.2.3. مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز:

حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مروراً بالنيجر ومالي استناداً إلى طريق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم و أتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد

3.2.3. فتح المعبر الحدودي الجزائر موريتانيا:

في إطار تعزيز التعاون المغاربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدود بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطور حرية النقل بين البلدين، وأعلن عن ذلك القرار في الدورة الـ 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية - الموريتانية، التي انعقدت نهاية ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي، وقد أعلن عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية. (عبد الهادي و منير، 2019، صفحة 16)

4. معوقات التنمية المستدامة في المناطق الحدودية

أعلنت السلطات الجزائرية عن تخصيص برامج إنمائية جديدة للمناطق الحدودية، بحسب ما كشفه عنه وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين بدوي، نهاية الأسبوع. وستتولى الحكومة، وفق المسؤول ذاته، إعداد دراسة جديدة في سبيل تجسيد هذا المشروع، الذي سيمول من قبل صندوق تنمية الجنوب وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. ويأتي اهتمام الجهات الرسمية بالمناطق الحدودية، في الوقت الذي تعيش فيه العديد من المناطق في الجنوب الجزائري على وقع احتجاجات متواصلة، مثلما يقع في ولاية ورقلة. موازاة مع ذلك، تعبر العديد من الأوساط في الجزائر عن "عدم ارتياحها للوضع السائد في العديد من الولايات الجنوبية والحدودية"، بالنظر إلى التوتر الأمني الذي تشهده دول الجوار، كما هو الأمر بالنسبة لليبيا، أو ما يحدث في منطقة الساحل. وتفرض الجزائر مخططات أمنية وإجراءات مشددة على كافة حدودها في محاولة منها لدرء أي مشاكل قد تترتب عن "الانفلات الذي تعيشه هذه الدول"، لكن ذلك لم يمنع من بقاء مناطقها الحدودية رهينة مجموعة من المشاكل الأمنية الاقتصادية والاجتماعية.

1.4. التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية :

1.1.4. الإرهاب:

ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، تحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة في مختلف دول المنطقة ، باعتبارها تمثل أحد أهم الأخطار والتهديدات الأمنية التي تهدد العالم بصفة عامة ومنطقه المتوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة.

وقد عرف انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة منذ عام 2015 في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقته سرت الساحلية، و نفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية. تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ 2007 ، وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري، ليتسع في ما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وتشاد ليبيا وموريتانيا...الخ. (بن خليف، 2016، صفحة 15)

وزيادة على كل ما سبق فإن التنظيمات الإرهابية التي ذكرناها، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)، الذين نجح منذ عام 2014 التمدد غربا باتجاه منطقته المغرب العربي، وهو ما أكدته العديد من التقارير الغربية.

وإذا استثنينا الجزائر التي تزخر بتجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فإن باقي دول منطقة شمال إفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي تعاني من ضعف وهشاشة بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وحتى العسكرية الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية الخطيرة اختراق هذه الدول و إضعافها واستنفاد قواتها.

يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط عامة و شمال إفريقيا ومنطقه الساحل الإفريقي خاصة مع تعاظم تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة و الاتجار بالأسلحة على دول الجوار ومن بينهم الجزائر و أمنها الوطني وما حدث عام 2013 في حادثة تيفنتورين النفطية في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي الذي كان سبب في تسليح إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية، لخير دليل على ذلك .

2.1.4. الجريمة المنظمة:

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وخاصة في ضفته الجنوبية كما أنها إرتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، إستغلت التنظيمات الإرهابية الإنفتاح الإقتصادي لتحقيق أهدافها . (أمانة، 2014، صفحة 193)

وتعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود الوطنية والتي تهدد كيان الدول في العالم بصفة عامة وفي المتوسط بصفة خاصة ، فإذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فإن الجريمة المنظمة ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية ومالية.

لقد ساهم التطور التكنولوجي في وسائل الإيصال المختلفة وتطور وسائل النقل و الاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، و إنتشار الأسواق العالمية، في سهوله تنقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول، وهو ما يساعد بدوره في توسيع نشاط أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. (مايا، 2011، صفحة 07)

ولقد أدت هذه التطورات والمتغيرات إلى ظهور العديد من الجرائم في منطقة المتوسط التي لم تكن معروفة من قبل مثل جرائم الحاسب الآلي الجرائم المعلوماتية و التجارة غير المشروعة في الأعضاء البشرية و جرائم الاتجار في الرقيق و خطف الأطفال وغيرها من الجرائم.

كما ظهرت وتطورت عصابات الجريمة المنظمة، وتصاعدت العمليات الإرهابية في العديد من الدول وازدادت جرائم العنف و عمليات السطو المسلح و الاتجار غير المشروع في السلاح تزوير النقد والعملات والعديد من الجرائم الاقتصادية كجرائم الغش التجاري والاختلاس والتهريب وتجارة المخدرات وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ينجر عنها من جرائم .

3.1.4. الهجرة غير الشرعية:

تعود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة ، وتدني الأجور وضعف القدرة الشرائية أسباب اجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي و انتشار الفقر والأمراض... الخ.

إن شيوع البطالة بين المهاجرين في الدول المستقبلية لهم أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة بالمخدرات وغسل وتبييض الأموال ، و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا التي تواجه دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم الجزائر و الدول الأوروبية في القرن الواحد والعشرين، فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا و أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطية وربطها بوسائل الأمن و الإستقرار في المنطقة. (وهيبة، 2014، الصفحات 148-149)

2.4. التهديدات البيئية:

1.2.4. تلوث المياه:

أصبح تردي نوعية المياه ظاهرة خطيرة في غالبية البلدان العربية، فتلوث المياه يشكل عائقا رئيسيا يواجهه المعنيين بإدارة الموارد المائية ليس فقط للمياه السطحية، وإنما أيضا بالنسبة للمياه الجوفية، وتعزى أصول التلوث المائي في البلدان العربية بالدرجة الأولى الى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البستنة والطب البيطري التي تترك أثارا طويلة الأمد وتجد طريقها الى المياه في نهاية المطاف، وقد رفع تدفق المياه العادمة من المصانع والمعادن من درجة تلوث المياه بشكل ملموس. (الإنمائي، 2009، صفحة 44)

يترتب على الاوضاع المائية في الجزائر آثار اقتصادية كثيرة حيث يؤدي نقص هذا المورد الحيوي الى التأثير على الإنتاج الزراعي والحيواني وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ويؤثر في حالة تلوثها بتعميق مشكلة شح الموارد المائية ويخرج كميات هائلة من دائرة الاستعمال ويزيد من تكاليف الانفاق العام على المياه.

وتقع الجزائر في خانة الدول الفقيرة بالموارد المائية حيث تصل سنويا من المياه أقل من 500 م³ وهو ما يضعها أمام التحديات التي تطرحها الموارد المائية من ضرورة تأمين الاحتياجات المتزايدة منه مما يقتضي على الجزائر انتهاج سياسة تعتمد على تعبئة الموارد المائية من جهة أي إدارة العرض والحفاظ على المورد النادر وترشيد استخدامه من جهة أخرى أي إدارة الطلب.

2.2.4. تلوث الهواء في الجزائر:

يعتبر نشاط النقل أحد الأنشطة الرئيسية المسببة لانبعاث الغازات الملوثة للبيئة و المسؤول الأول عن التلوث البيئي ومن أهم الملوثات التي تترتب عنه أكاسيد الآزوت، أكسيد الكربون، المكونات العضوية المتبخرة والرصاص وغيرها من المواد الملوثة ويرتبط حجم هذه الغازات بعدد من العوامل والمعايير على رأسها تركيبة الحظيرة، متوسط المسافات المقطوعة وكذا الكميات السنوية المستهلكة من الوقود... الخ.

من خلال ما يتبعده قطاع النقل في الجزائر فإنه يعد المصدر الرئيسي لانبعاث الغازات الدفيئة والمتسبب الأول في تلوث الهواء كونه من أبرز مستهلكي الوقود الأحفوري في الجزائر، وهو يساهم في مشكلة تغير المناخ والأمطار الحمضية واستنزاف الموارد الطاقوية إضافة الى مشكلة الضجيج نظرا لمجموعة من العوامل أهمها قدم المركبات وانخفاض كفاءتها، نوع الوقود المستخدم والملوث للبيئة كثافة حركة المرور

واتساع المدن الجزائرية والاختناقات المرورية والزيادة المستمرة في عدد المركبات. (ربيعة، 2015-2016، صفحة 142)

3.2.4. مشكلة تدهور الأراضي وتصحرها في الجزائر

يعتبر التصحر مشكلة عالمية تعاني منها العديد من البلدان في كافة أنحاء العالم والجزائر واحدة من هذه الدول التي يعد فيها التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة والتنمية في البلاد، إن ظاهرة التصحر تحول مساحات واسعة خصبة وعالية الانتاج الى مساحات فقيرة بالحياة النباتية والحيوانية و هذا راجع إما لتعامل الانسان الوحشي معها أو للتغيرات المناخية .

عندما نتحدث عن واقع التصحر في بلد مثل الجزائر به 2 مليون كم مربع عبارة عن صحراء و381740 كم مربع هي مناطق تقع أغلبها في المناطق الجافة و شبه الجافة نجدنا أمام واقع مظلم ومخيف فأغلب المناطق في الجنوب تعاني من ظاهرة الترميل مما يهدد القرى والواحات والبنية التحتية والمرافق الاقتصادية كالطرق وخطوط السكك الحديدية. (ربيعة، 2015-2016، صفحة 154)

وقد أشارت دراسة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة عن واقع التصحر في الوطن العربي بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر ب 82.7 % أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فمقدرة ب 9.7 % ، وإذا أشرنا الى المناطق السهبية فإننا نتحدث عن 20 مليون هكتار تتعرض للاستغلال غير العقلاني وخصوصا ظاهرة الرعي الجائر والمتمثل في زيادة أعداد الماشية على مساحة ذات قدرة محدودة على إطعام هذه الماشية فيؤدي ذلك الى إختفاء عدد كبير من النباتات الرعوية (12 مليون رأس من الماشية تعيش في المناطق السهبية) مما أدى الى تناقص إنتاجية هذه المناطق من 120 الى 150 وحدة علفية عام 1978 الى 60 وحدة في الوقت الحالي. (ربيعة، 2015-2016، صفحة 154)

إذا فمشكلة التصحر مشكلة ذات أبعاد خطيرة على المدى البعيد حيث أن تدهور الأراضي يؤثر تأثيرا مباشرا على الانتاج الزراعي والمراعي والغابات وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

من الأسباب التي أدت الى استمرارية العجز في الاكتفاء الذاتي استمرار التصحر واتساعه، حيث يترتب عليه زيادة الأراضي المتصحرة الشيء الذي يصاحبه مضاعفات اقتصادية و اجتماعية تؤثر في حياة الأسر التي تعتمد على هذه المناطق كمصدر للرزق.

إن مشكلة التصحر مشكلة معقدة وليست سهلة الحل فهي تتطلب وعي كامل بأبعادها، وطبيعة التركيبة الاجتماعية لسكان المناطق المتضررة وحيث يؤدي الجهل بالنظام الاجتماعي والاقتصادي الرعوي الى تفاقم المشكلة وليس حلها .

ويعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة الى هذا الخطر.

4.2.4. مشكلة النفايات في الجزائر:

بالنسبة لمشكلة النفايات في الجزائر وآثارها الاقتصادية فإن التخلص غير السليم من المخلفات ورميها على نطاق واسع أدى الى نشوء حالة من التدهور البيئي وضياح الفرص الاقتصادية حيث تشكل هذه الخسائر ما نسبته 0.3 % من إجمالي الناتج المحلي للجزائر.

وينتج هذا البلد أحجام كبيرة من النفايات الصلبة تقدر ب: 13.5 مليون طن سنويا منها 45 % قابلة لإعادة التدوير وزيادة سنوية في نشوئها تبلغ 3 % (لإفريقيا، 2014، صفحة 12) وتتكون هذه النفايات من مواد مختلفة وبنسب متباينة حيث تشكل المواد الغذائية والمخلفات العضوية أكبر نسبة إذ تبلغ 73 % من الحجم الإجمالي للنفايات وهي تتكون من الورق بنسبة 2.5 الى 7 % والزجاج 1 % والمعادن 2 % وأخرى من 11 إلى 13 % (المتحدة، ديسمبر 2012، صفحة 120)، ويتم التخلص من النفايات في الجزائر بطرق مختلفة إلا أن من 60 الى 65 % منها تلقى في مكبات مكشوفة وعشوائية ومن 5 الى 10 % يتم التخلص منها بطرق أخرى كالحرق في حين لا تتم معالجتها بالطرق العلمية والتكنولوجية سوى بنسبة 1 % سماد و5.2 % عن طريق الطمر، وهكذا فإن الجزائر لا تلجأ الى إعادة التدوير إلا بنسب ضعيفة مما يفوت عليها فرص تحقيق المكاسب والفوائد الاقتصادية الكثيرة لهذه العملية، حيث تساهم في إنتاج الطاقة و إنشاء مصانع جديدة وامتصاص البطالة وانتعاش الاقتصاد ناهيك عن الفوائد الأخرى الصحية والبيئية والاجتماعية وهي في نفس الوقت خسائر للاقتصاد الجزائري.

ويبقى قطاع تدوير النفايات هامشيا و غير مستغل بالشكل الكافي لكنه ذو إمكانيات قوية في مجال الاستثمارات وخلق فرص الشغل كما يتسم نشاط جمع وتدوير النفايات في غالبيته بكونه نشاط غير مهيكّل وتبقى مشاركة القطاع الخاص لحد اليوم محدودة، إذ أن إنتاج السماد إنطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر، وحسب كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم إعادة تدوير النفايات كما تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدوير الجمع، النقل، التخلص وتثمين النفايات وهو الامر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة.

ويسعي البرنامج الوطني للتدوير المندمج للنفايات الحضرية الى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70 % في أفق سنة 2020 مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و 6 % . (ربيعة، 2015-2016، صفحة 166)

5.الخاتمة:

إن المناطق الحدودية الجزائرية تعاني من العديد من العقبات التي تمنعها من الاندماج في تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة أهمها تأخر في ديناميكيات التنمية، نقص في التجهيزات الجماعية والمنشآت القاعدية والخدمات، العزلة ونقص الاتصال، البعد عن الأقطاب الحضرية، نقص الهياكل الأساسية للنقل، نقص القواعد الإنتاجية وفضاءات النشاط المجهزة. ضعف تنظيم سلاسل الإمداد، نزوح معتبر عبر الحدود الجنوبية، هذه الأسباب تغذيها صراعات سياسية وعدم استقرار أمني في دول الجوار،

ومن أبرزها المشاكل الحدودية بين المغرب والصحراء الغربية الأمر الذي أثر سلبا على التنمية الوطنية، كل هذه الأسباب أدت إلى عزوف سكان المناطق الحدودية عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية و تحويلها إلى مناطق وبؤر للتهريب . ومن خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات كما يلي:

- 1- دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتعين في هذا السياق:
 - العمل على استقرار الساكنة المحلية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق وهيكله قدراتها التنموية.
 - لاسيما من خلال:
 - إنشاء مناطق مص غرة للنشاطات،
 - مرافقة المتخرجين ال شباب الحاملين للمشاريع و المستثمرين ،
 - تثمين الموارد المحلية من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،
 - تعزيز الانخراط في الأسواق الوطنية،
 - تثمين المبادلات العابرة للحدود.
2. دعم فك العزلة وتسهيل التنقل ويتعلق الأمر ب:
 - بفك العزلة عن المناطق الحدودية عن طريق شبكات الطرق الحديثة والسكك الحديدية والمطارات وروابط الاتصالات(رقمنة الأقاليم)،
 - تعزيز الاتصال مع دول الجوار (الطريق العابر للصحراء، الطريق السيار شرق .غرب. ...).
- 3- دعم التجهيزات و المرافق: ويتعلق الأمر ب:
 - بتدراك ضعف التجهيزات والمرافق الذي يعود إلى الموقع الهامشي للمناطق الحدودية وعزلتها (الربط بشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وشبكات الطاقة والاتصالات والخدمات العمومية...).
4. دعم تنمية العلاقات العابرة للحدود ويتعلق الأمر:
 - بتعزيز العلاقات القائمة ،
 - التحسب لعلاقات محتملة في حالة إبرام اتفاقيات ثنائية في هذا الشأن، مع دول الجوار.
- لاسيما من خلال :
 - تدعيم الهياكل الأساسية وخدمات النقل العابرة للحدود،
 - التسيير المشترك أو المتسق للمعابر الحدودية،
 - دعم المبادلات الاقتصادية من خلال دمج الأسواق.
 - دعم الشراكة بين المؤسسات.
 - تشجيع مبادرات التنمية المحلية المشتركة،
 - بحث سبل التعاون بين الخدمات والمرافق العمومية : الخدمات الصحية (الاستعجالات أو العلاج المتخصص ، مثلا انشاء مستشفى إفريقي بتمنراست يغطي كاف منطقة إفريقيا جنوب صحراء) و كذا في المتعلقة بالتعليم والطاقة...

- تسيير الموارد الطبيعية (الموارد المائية والمراعي...) والوقاية من الأخطار حرائق الغابات وغزو الجراد والفيضانات وشتى أشكال التلوث...).
- تطوير التبادل الثقافي (من خلال إقامة تظاهرات مشتركة ومهرجانات...).

6. قائمة المراجع:

- ¹ - ايمان صحراوي، سهام حرفوش، أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، 2020، ص 237.
- ² - شريف رأفت، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد 24، أوت 2017، ص 08.
- ³ - ايمان صحراوي، سهام حرفوش، أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري، مرجع سابق، ص 238.
- ⁴ - المرجع نفسه، ص ص 238-239.
- ⁵ - محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص 216.
- ⁶ - زرزور براهي، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي، المدية، 2006/2007، جوان 2006، ص 10.
- ⁷ - وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 28.
- ⁸ - وسن عبد الرزاق حسن، مرجع سابق، ص 33.
- ⁹ - خروف منير، فريحة ليندة، بوعزيز ناصر، أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية- دراسة تحليلية للطريق العابر لأفريقيا، الملتقى الدولي الثاني حول: تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وآفاق، 05-06 نوفمبر 2018، جامعة سوق أهراس، ص 05.
- ¹⁰ - جميلة علاق، رباب بولمنشار، المناطق الحدودية الجزائرية بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019، ص 215.
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص 216.
- ¹² - عبد الهادي عباد، منير رابحي، تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01، العدد 01، جوان 2019، ص ص 15-16.
- ¹³ - عبد الهادي عباد، منير رابحي، المرجع نفسه، ص 16.
- ¹⁴ - عبد الوهاب بن خليف، جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات، القواعد، والأدوار، ط 1، الجزائر، المحمدية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016، ص 15.

- 15- أمينة حلال ، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 193
- 16- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد03، 2011، ص 7.
- 17- تباني وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، غير منشورة ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 ، ص ص 148-149.
- 18- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، الامم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 44.
- 19- ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 142.
- 20- ربيعة بوسكار، المرجع نفسه، ص 154.
- 21- المرجع نفسه ، ص 154.
- 22- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه، الامم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 12.
- 23- برنامج الامم المتحدة، حالة المدن العربية 2012/2013 تحديات التحول الحضري ، ط 3 ، نيويورك، ديسمبر 2012 ، ص 120.
- 24- ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 166